مهارات الاقتصاد المعرفي لدى مديري ومديرات المدارس الثانوية بمحافظة حجة

د. محمد عبد الله حسن حُميد[1]

د. حمود محسن قاسم المليكي[2]

د. عبد القادر حسين يحيي سند[3]

ملخص البحث:

هدف البحث إلى التعرف على مدى امتلاك مهارات الاقتصاد المعرفي (الابداع، التعامل بفاعلية، حل المشكلات واتخاذ القرار، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) لدى مديري ومديرات المدارس الثانوية من وجهة نظر المعلمين والمعلمات، كما هدف إلى التعرف على أثر المتغيرات الديمغرافية (النوع، التخصص، سنوات الخبرة) في تحديد توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لديهم.

واستخدم المنهج الوصفي، وتكونت عينة البحث من (214) معلم ومعلمة، وتم تطبيق الاستبيان كأداة، واستخدمت الأساليب الإحصائية المناسبة مثل: المتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري وتحليل التباين الأحادي واختبار LSD.

وبينت نتائج البحث أن أفراد عينة البحث يرون أن درجة امتلاك مهارات الاقتصاد المعرفي لدى مديري ومديرات المدارس الثانوية بمحافظة حجة من وجهة نظر المعلمين والمعلمات جاءت في جميع المحاور على درجة كبيرة ماعدا محور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جاءت بدرجة متوسطة، وحصل المتوسط العام على درجة متوسطة بمتوسط حسابي (3.27)، وانحراف معياري (.671).

كما أظهرت نتائج البحث إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد عينة البحث في جميع المحاور، تعزى لمتغير النوع، ولصالح المعلمات، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في جميع محاور الاستبيان لمتغير التخصص، كما تبين وجود تباين بين أفراد العينة لدرجة امتلاك مهارات الاقتصاد المعرفي، فقد كان هناك فروق تعزى لمتغير سنوات الخبرة في جميع المحاور ما عدا محور مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فهي غير دالة وكانت الفروق في محور مهارات التفكير الابداعي ومحور مهارات التفاعل بفاعلية ومحور مهارات حل المشكلات واتخاذ القرار والدرجة الكلية بين جميع الفئات ولصالح فئة (أقل من 5 سنوات).
وتوصل البحث إلى عدة توصيات أهمها: عقد دورات وورش تدريبية متخصصة لتنمية مهارات الاقتصاد المعرفي لدى مديري ومديرات المدارس الثانوية، والعمل على تطوير مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الكلمات الدالة: مهارات - الاقتصاد- المعرفي- المدارس- حجة.

[1] - أستاذ الإدارة التعليمية والتخطيط الاستراتيجي المشارك – جامعة حجة.
[2] - أستاذ التخطيط والاشراف التربوي المشارك- جامعة ذمار.
[3] - أستاذ أصول التربية المساعد- جامعة حجة.

مقدمة:

أصبح الاقتصاد المعرفي أحد أهم الأدوات التي تقيس التنمية الاقتصادية الشاملة لأي دولة، حيث يُعنى باستثمار القدرات التكنولوجية والصناعات والوظائف والأعمال الجديدة التي تتطلب موارد بشرية مؤهلة وذات كفاءة عالية تتصف بالعديد من المهارات الخاصة كالإبداع والتكيف مع المستجدات الحديثة، والذي أصبحت فيه المعرفة مورداً مهماً للتنمية الاقتصادية، وقوة الدفع الرئيسية للنمو والانتاج والاستثمار.

وبذلك فقد حلت المعلومات والمعرفة محل رأس المال، ولعل هذا التحول من الاقتصاد الزراعي ثم الصناعي إلى الاقتصاد المعرفي أدى إلى تغيرات هيكلية في شتى المجالات التعليمية وغير التعليمية خاصة بعد ظهور الثورة الصناعية.

هذا التحول من اقتصاد تقوده الصناعة إلى اقتصاد تديره المعلومات والمعارف وتتوفر فيه التكنولوجيات الحديثة واستخدام الابتكار والرقمية (Powell & Snellman, 2004)

كل هذا التحول والتغيير يفرض الاهتمام بتطوير المنشآت التعليمية باعتبارها المكان الأمثل والمسؤول عن إنتاج ونشر المعرفة، حيث أكدت دراسة (Peters,2007) أن ظهور كل من مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة أدى إلى أهمية التعليم وزيادة الطلب عليه.

ولمعرفة مدى مواءمة التعليم لاقتصاديات المعرفة، أشارت نتائج دراسة عبد الرحمن (2012) إلى عجز الجامعات المصرية عن تخريج كوادر بشرية تفي باحتياجات سوق العمل مما تسبب في ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية لدى المجتمع، بالإضافة إلى غياب ثقافة اقتصاديات المعرفة عملاً ومضموناً لدى الطلاب وأعضاء هيئة التدريس.

وهنا يأتي دور التعليم الذي يعد مفتاح المرور لدخول عصر المعرفة وتطوير المجتمعات من خلال تنمية رأس المال البشري الذي يُعّد محور العملية التعليمية (Molebash, 1999)

حيث تسعى وزارة التربية والتعليم جاهدة إلى مواكبة التوجهات العلمية نحو تعزيز الاقتصاد المعرفي وانتشار رأس المال البشري، حيث أصبح دور التعليم لا يقتصر على التنمية وتوسيع آفاق الانتاجية وحسب بل صار يمتد إلى مواجهة التحديات في شتى المجالات، وهذا ما تسعى إليه وزارة التربية و التعليم في اليمن، فقد أنشأت إدارة عامة لنظم المعلومات بالوزارة تتبعها

إدارات في جميع مكاتب المحافظات بالجمهورية اليمنية، حيث تهتم هذه الإدارة بالمعرفة وبمتابعة كل جديد، وبتطوير العمل.

وهذا كله سيساعد على التحضير لسوق العمل في اليمن بما يتلاءم مع العولمة واقتصاد المعرفة.

وبذلك يتعين على وزارة التربية والتعليم بالجمهورية اليمنية، أن تضطلع بأدوار جديدة لأن السرعة التي يحدث بها للتغيير الاقتصادي تشكل تحدياً حتى للدول المتقدمة نفسها، إضافة إلى الدور المتعاظم للعلم والتكنولوجيا في تطوير المجتمعات.

مشكلة البحث وتساؤلاته:

أشار تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(2014) إلى أن العلاقة بين التعليم في الدول العربية والنمو الاقتصادي لا زالت ضعيفة.

وتمت إجراء دراسة استطلاعية بلغت 10% من المجتمع الأصلي لمعرفة مدى امتلاك مديري ومديرات المدارس الثانوية بمحافظة حجة لمهارات الاقتصاد المعرفي، وتبين أن أغلب الاستجابات كانت عن مهارات حل المشكلات واتخاذ القرار، حيث حصلت على نسبة 95% في عدم امتلاكهم لهذه المهارة، وحصلت مهارة التعامل بفاعلية على أقل نسبة، حيث حصلت على نسبة 2% فقط بمعنى أن عينة البحث لديهم هذه المهارة.

لذا فإن البحث الحالي يسعى إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1- ما مدى امتلاك مديري ومديرات المدراس الثانوية بمحافظة حجة لمهارات الاقتصاد المعرفي (التفكير الابداعي، التعامل بفاعلية، حل المشكلات واتخاذ القرار، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) من وجهة نظر المعلمين والمعلمات ؟
2- هل توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) في تقديرات استجابة أفراد العينة نحو درجة امتلاكهم لمهارات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر المعلمين والمعلمات تعزى للمتغيرات الديمغرافية (النوع، التخصص، سنوات الخبرة) ؟

أهداف البحث:

هدف البحث إلى التعرف على مدى امتلاك مهارات الاقتصاد المعرفي (التفكير الابداعي، التعامل بفاعلية، حل المشكلات واتخاذ القرار، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) لدى مديري ومديرات المدارس الثانوية من وجهة نظر المعلمين والمعلمات، كما هدف إلى التعرف على أثر المتغيرات الديمغرافية (النوع، التخصص، سنوات الخبرة) في تحديد توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لديهم.

أهمية البحث:

– تكمن أهمية البحث في معرفة مهارات الاقتصاد المعرفي لدى مديري ومديرات المدارس الثانوية والتي ربما قد تساعد في تطوير العمل التربوي بوزارة التربية والتعليم بالجمهورية اليمنية، حيث يعيش العالم بالتغيرات المتسارعة والجديدة وما رافقها من تنامي لظاهرة العولمة وتطور وسائلها، فأصبحت معظم الدول أمام تحديات كبيرة ويشكل اقتصاد المعرفة أحد هذه التحديات التي تواجهها، فهو يقود المجتمع وفي مقدمتها التعليم العالي نحو التقدم والرقي، حيث أصبحت المعلومة سلاحاً تنافسياً هاماً إضافة إلى العراقيل التي تواجه تكنولوجيا المعلومة.

– يمكن أن يساعد هذا البحث الجهات المسؤولة عن التخطيط وتطوير التعليم بالجمهورية اليمنية في تحديد الوضع الراهن لدور التربية والتعليم في تنمية وإكساب المهارات اللازمة لاقتصاد المعرفة لدى القيادات التربوية وذلك من خلال معرفة درجة امتلاكهم لها، ومن ثم رسم السياسات التربوية المتعلقة بهذا المجال.

حدود البحث:

اقتصر البحث على دراسة مهارات الاقتصاد المعرفي لدى مديري ومديرات المدارس الثانوية بمحافظة حجة من وجهة نظر المعلمين والمعلمات، حيث جرى تطبيقه خلال الفصل الدراسي الأول للعام الجامعي 2019–2020م في المدارس الثانوية بمحافظة حجة.

مصطلحات البحث:

يشتمل البحث الحالي على مصطلحات البحث الأساسية والتي سيتم عرضها، وذلك من خلال عدد من التعريفات المفاهيمية، ويلي ذلك التوصل إلى تعريف إجرائي لهذه المصطلحات.

اقتصاد المعرفة:

تعرف المعرفة بأنها: مجموعة من الأرصدة المعرفية تكونت من حصيلة البحث العلمي والتفكير والاختراع والاكتشاف والدراسات الميدانية وغيرها من أشكال الإنتاج الفكري للإنسان عبر الزمن، وهذا ما يمثل الرصيد المعرفي القابل للاستخدام من أجل تحسين ما هو قائم والانتقال إلى الأفضل من الاختراعات (باسم،2010).

ويعرف اقتصاد المعرفة على أنه: " دراسة وفهم عملية تراكم وحوافر الأفراد لاكتشاف وتعلم المعرفة والحصول على ما يعرفه الآخرون" (Parken, 2010) .

أما البنك الدولي فيعرفه بأنه " : الاقتصاد الذي يعتمد على اكتساب المعرفة وتوليدها ونشرها واستثمارها بفاعلية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متسارعة".

ويمكن تعريف اقتصاد المعرفة بأنه: " نمط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام واسع النطاق للمعلوماتية وشبكات الانترنت، مرتكز بقوة على المعرفة والابداع والتطور التكنولوجي خاصة فيما يتعلق بتقنيات الإعلام والاتصال" (الهاشمي والعزاوي، 2007).

ويعرف أيضاً بأنه : " الاقتصاد المتميز بنسبة عالية من الوظائف الكثيفة المعرفة، بالإضافة إلى أن نسبة رأس المال المعرفي أو الفكري تكون أكبر من نسبة رأس المال المادي (كورتل، 2009).

كما يعرف بأنه: "الاقتصاد الذي ينشئ الثروة من خلال عمليات و خدمات المعرفة (الإنشاء و التحسيس ،التقاسم ،التعلم ، التطبيق و الاستخدام للمعرفة بأشكالها) في القطاعات المختلفة .بالاعتماد على الأصول البشرية واللاملموسة ووفق خصائص وقواعد جديدة (نجم، 2008).

فمن خلال ما سبق يمكن القول أن اقتصاد المعرفة هو نوع من أنواع المعرفة في مختلف المجالات الذي نتج عن التقدم المعلوماتي في العصر الصناعي يهدف لرفاهية المجتمع والأفراد والمنظمات وتحسين أوضاعهم من خلال إنتاج وتصميم المعرفة التي تمثل الجزء الأعظم من القيمة المضافة عن طريق إنتاجها وتوزيعها واستخدامها.

ويمكن تعريف الاقتصاد المعرفي إجرائيًا على أنه : اقتصاد يرتكز على انتاج ونشر واستخدام المعرفة في المجال التربوي، معتمداً على استثمار رأس المال البشري وتقنية المعلومات والاتصالات للابتكار والإبداع وتوليد الأفكار الجديدة.

وتعرف مهارات الاقتصاد المعرفي إلى أنها: جملة من المهارات المشتركة بين الشخصية، والعمل الجماعي، والقدرة على التعاون في السعي لتحقيق هدف مشترك، وقدرات القيادة والمهارات المتعلقة بالدافعية والتعامل مع المواقف، والقدرة على التعلم، ومهارات حل المشاكل، والتواصل الفعال مع الزملاء والعملاء والمهارات التحليلية ومهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات(Houghton&Sheehan,2000, 11) .

وتعرف مهارات الاقتصاد المعرفي إجرائياً بأنها: مجموعة من السلوكيات والأعمال والأنشطة التي تمكن مديري ومديرات المدارس الثانوية من التعامل بدقة ومهارة مع المعرفة من أجل توظيفها بفاعلية في مختلف المجالات الحياتية والتربوية.

الدراسات السابقة:

فيما يلي سيتم تناول الدراسات السابقة حسب الأحدث:

أجرى العمري (2019) دراسة هدفت إلى التعرف على دور المشرفات التربويات في تنمية مهارات التفكير العليا في ضوء رؤية 2030، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وشملت أداة الدراسة الاستبانة، تم تطبيقها على عينة مكونة من (160) معلمة من معلمات الصفوف الأولية، وأظهرت نتائج الدراسة وجود دور للمشرفات في تنمية مهارات التفكير العليا، حيث جاءت مهارات (إدارة المهارات الحياتية، إدارة قدرات الطلاب، دعم الاقتصاد المعرفي، إدارة تكنولوجيا التعليم) بدرجة انطباق متوسطة وجاءت مهارات (إدارة فن التعليم، إدارة منظومة التقويم) بدرجة انطباق كبيرة.

كما أجرى تشارلز وفينسي (2018) Charles and Vencie دراسة هدفت إلى التعرف على بعض التطورات التي تؤثر على التعليم في القرن الحادي والعشرين في المدارس بكينيا بناءً على مراجعة الأدبيات وناقشت ما إذا التعليم يسير في الاتجاه الصحيح. كما ناقشت بعض القضايا مثل: مفهوم وإطار التعلم في القرن الحادي والعشرين ؛ نظريات التعليم والتعلم. تحول في أدوار المعلمين والمتعلمين والتكنولوجيا ؛ مهارات القرن الحادي والعشرين ؛ وإلقاء نظرة سريعة على بعض المربعات التعليمية للتدريس والتعلم في القرن الحادي والعشرين والتي تسترشد

ببرنامج التحول التعليمي، وأوصى الباحثان أن جميع أصحاب المصلحة والمدرسين والأكاديميين والباحثين الآخرين وصانعي السياسات ومصممي المناهج وأخصائي التعليم – وجميع أولئك الذين لديهم الوسائل للتأثير على اتجاه التعليم في كينيا، أن يفحصوا المنهج الدراسي الجديد والنظام التعليمي لضمان توافق الأهداف والغايات والمحتوى والمنهجية وأنظمة التقييم مع: نظرية التعلم في القرن الحادي والعشرين– التحول في أدوار المعلم، الطلاب والتكنولوجيا – مهارات القرن الحادي والعشرين التي يجب أن يتعلمها المتعلمون – إطار التعلم في القرن الحادي والعشرين. –علم أصول التدريس واستراتيجيات التقييم للقرن الحادي والعشرين.

وقام التوبي، و الفواعير (2016) دراسة هدفت إلى تحديد دور مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عُمان في إكساب خريجيها مهارات ومعارف القرن الواحد والعشرين في جامعة نزوى، وقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن دور مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عُمان في إكساب خريجيها مهارات ومعارف القرن الواحد والعشرين كان متوسطاً، وأن أكبر دور لمؤسسات التعليم العالي في إكساب خريجيها مهارات ومعارف القرن الواحد والعشرين كان في المهارات الحياتية والوظيفية، يليه مهارات تكنولوجيا المعلومات والإعلام، أما أقل دور لمؤسسات التعليم العالي في إكساب خريجيها مهارات ومعارف القرن الواحد والعشرين كان في المهارات العامة (كالوعي بقضايا العالم المحيط، والثقافة الصحية والبيئية، وثقافة المواطنة وريادة الاعمال)، يليها مهارات التعلم والابتكار. ولم يكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في دور مؤسسات التعليم العالي في إكساب خريجيها مهارات ومعارف القرن الواحد والعشرين وفقاً للجامعة أو الكلية التي تخرج منها الطالب.

وقام رمضان أيضاً (2015) بدراسة هدفت إلى التعرف على درجة توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لدى طلاب كلية العلوم الاجتماعية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلاب أنفسهم، كما استهدفت معرفة أثر بعض المتغيرات في تحديد درجة توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لدى الطلاب من وجهة نظر عينة الدراسة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي لتحقيق أهداف الدراسة من خلال تطبيق استبانة تم التأكد من صدقها وثباتها؛ على عينة طبقية عشوائية من أعضاء هيئة التدريس بلغ قوامه (77) (عضواً ومن الطلاب بلغ قوامها (299) طالباً، وقد أسفرت نتائج الدراسة أن درجة توافر

مهارات الاقتصاد المعرفي لدى الطلاب جاءت بدرجة متوسطة على جميع محاور الاستبانة والدرجة الكلية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، بينما كانت درجة التوافر للمهارات كبيرة من وجهة الطلاب، حيث جاء محوري مهارات التعاون والعمل الجماعي ومهارات التعامل بفاعلية في المرتبتين الأولى والثانية على الترتيب من وجهة نظر عينة الدراسة، كما أسفرت نتائج الدراسة أيضًا عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند (0.05) بين متوسطات أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغيري الدرجة الوظيفية والخبرة لأعضاء هيئة التدريس لصالح الأساتذة المشاركين والأساتذة من ذوي الخبرة ال5 سنو ات فأكثر، ومتغيري المستوى الدراسي للطلاب لصالح طلاب الدراسات العليا، بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) لمتغير المعدل التراكمي للطلاب.

كما قسمت دراسة السوطري وآخرون (2010) مهارات الاقتصاد المعرفي لطلبة السنة التحضيرية في جامعة الملك سعود إلى ستة مجالات رئيسة، هي مهارات):التواصل، واتخاذ القرارات، وحل المشكلات والتفكير، والعمل الجماعي، وتحمل المسؤولية، والوعي الذاتي(، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أن مهارة العمل الجماعي جاءت في المرتبة الأولى، بينما جاءت مهارة حل المشكلات والتفكير في المرتبة الأخيرة.

وحاولت دراسة ايفانا وآخرون (Ivana & etc,2012) الاجابة على كيفية إدارة المنظمات من خلال الابتكارات والتنظيمية المعرفة في الاقتصاد العالمي بموارد محدودة والمنافسة الموسعة؟ كيفية تطوير فريدة من نوعها والمهارات والتقنيات المحددة؟ كيف تشكل منظمات تعليمية فعالة وتحويل استراتيجية في نتائج عالية الجودة؟ وبحثت هذه الورقة في إمكانات التعليم و إعطاء نظرة جديدة على دور إدارة المعرفة والمهارات في المستقبل، وتوصلت إلى أن نظام التعليم يجب بعيد النظر في الاتجاهات الجديدة وذلك بالاهتمام بالمهارات والكفاءات الجديدة، وبينت هذه الورقة أن أدوار التعليم والتنمية في منظمات التعلم موجهة نحو خلق نموذج جديد للتعلم يعتمد على الابتكارات، التغييرات والتقنيات الجديدة التي توجه كل موظف في عامل المعرفة والمنظمات إلى منظمات المعرفة، وأشارت نتائج الدراسة أن رجال الأعمال يتوقعون أن أكثر المهارات من حيث الأهمية في السنوات الخمسة المقبلة تتمثل في مهارات :التفكير النقدي، وحل المشكلات، وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعمل

الجماعي، والتعاون، والإبداع والابتكار، والتعامل بفاعلية مع التنوع المعرفي، كما أشارت نتائج الدراسة أيضاً إلى أن عملية إنشاء المهارات والمعارف تتحدد بعلاقة تفاعلية.

أما الملاك والأثري (2002) فقد قاما بدراسة هدفت إلى تبيان أهمية إدارة المعرفة كمبدأ من مبادئ الإدارة الحديثة وأثرها على تطور المنظمة والعاملين فيها، كما هدفت إلى فحص الواقع الحالي لإدارة المعرفة في مؤسسات دولة الكويت وإمكانية تطوير هذا الواقع لتحقيق أهداف التطور والنمو والمنافسة للمنظمات، وتكونت عينة الدراسة من (108) مؤسسة حكومية وخاصة عاملة في دولة الكويت وشملت عينة الدراسة من مديري التطوير الإداري والبشري، وتوصلت الدراسة إلى أن المنظمات اليوم تعيش في عالم تتزايد فيه المعارف والخبرات وأن غالبية العاملين يرون أن المعرفة أصبحت من المقومات الرئيسية لبقاء المنظمات في المنافسة، وقد أوصت هذه الدراسة بأنه يجب على المنظمات أن تعزز وتسهل عملية المشاركة في المعارف والخبرات للعاملين لديها مما يخلق بيئة عمل مناسبة للمنافسة.

أهمية الاقتصاد المعرفي:

قبل التطرق إلى أهمية الاقتصاد المعرفي لابد من التمييز بين مختلف ألوان المعرفة التي لها أهمية في الاقتصاد القائم على المعرفة؛ وذلك عن طريق التعرف على مكوناتها الأربعة:

1- « معرفة ماذا» أو محتويات المعرفة وماهيتها« :معرفة ماذا » تشير إلى معرفة الحقائق بمختلف المجالات، حيث المعرفة هنا تضاهي ما هو معروف بالمعلومات التي يمكن تقسيمها إلى جزئيات أو بيتس(Bits) من المعلومات .وفي بعض المجالات المعقدة يجب على الخبراء أن يتحصلوا على كم هائل من تلك المعرفة لأداء متطلبات أعمالهم.

2- « معرفة لماذا» أو مسببات المعرفة « معرفة لماذا » تشير إلى الإحاطة العلمية بالأسس والقوانين الطبيعية التي تفسر المعرفة وهذا النوع من المعرفة يحدد التطور التقني والتقدم في المنتجات وعمليات التصنيع والإنتاج العلمي في غالبية الصناعات وإنتاج أو إعادة إنتاج المعرفة « معرفة لماذا » عادة ما يجري في منظمات خاصة مثل معامل البحوث والجامعات، ولكي يمكن التوصل لذلك الجانب من المعرفة، على الجامعات التعامل مع تلك المنظمات إما من خلال استجلاب عمالة مدربة فنياً أو بالاتصال المباشر والشراكة في الأنشطة التعاونية.

3- "معرفة كيف » أو الكيفية « معرفة كيف » تشير إلى المهارات أو القدرات اللازمة للقيام بعمل ما وهذا الجانب من المعرفة عادة ما ينشأ في حدود الجامعة أو الجهة التي تبادر به وتحتفظ به كملكية خاصة؛ حيث أنه سر الصنعة أو سر المهنة .وهذا الجانب هو الدافع الرئيس والهام لتكوين شبكات صناعية، حيث يمكن للجامعات الشراكة في معرفة الكيف والجمع بين عناصره.

4- « معرفة من » أو الجهات ذات الخبرة بخصوصيات المعرفة وكيفيتها« :معرفة من» تتضمن معلومات عمن« يعرف ماذا » ويعرف« كيفية عمل ماذا » وهذا يتطلب تكوين علاقات اجتماعية خاصة تسهل التوصل إلى خبراء واستخدام معرفتهم بكفاءة وهذه العلاقات في منتهى الأهمية في اقتصاديات تتشتت فيها الخبرات على نطاق واسع نتيجة نمط متطور من تقسيم العمالة بين المنظمات والخبراء.

وبهذا فمن الضروري للقيادات التربوية توظيف هذا اللون من المعرفة في الاستجابة للتعجيل من معدل التغيير .و« معرفة من » نوع من المعرفة التي تعتبر من الشؤون الداخلية للمؤسسات عن غيرها من جوانب المعرفة.

لذا لابد لأي شخص يريد الحصول على المعرفة عليه تعلم الجوانب الأربعة من المعرفة التي تتم من خلال قنوات مختلفة فبينما تعلم«معرفة ماذا » و« معرفة لماذا » يمكن أن يتم عن طريق قراءة الكتب والاطلاع على المراجع المتخصصة، وحضور الدورات، والدخول على قواعد البيانات والمعرفة؛ فإن جذور الجانبين الآخرين للمعرفة تمتد بالأساس إلى الخبرات العملية، فمعرفة كيف عادة ما تكتسب من التلمذة المهنية على يد مهني متمرس والاعتماد عليه كمرجعية في مجال نوع من المعرفة الكيفية .أما« معرفة من » فإنها معرفة تكتسب من الممارسة الاجتماعية وأحياناً من خلال بيئة علمية متخصصة؛ كما أنها تنمو خلال التعاملات اليومية مع الزبائن والمتعاقدين والمؤسسات المستقلة، وفي الواقع أن من أسباب اشتغال الشركات بالبحوث الأساسية القدرة على التواصل مع شبكات الخبراء الأكاديميين، وهذا عامل هام لقدراتها الابتكارية .أي أن« معرفة من » متأصلة في المجتمع ولا يمكن بسهولة نقلها من خلال قنوات المعلومات الرسمية فحسب(**Lundvall. and Johnson** (1994)& **(EIMS)** (1994))

حيث للمعرفة أهمية كبيرة مند بداية النشاط الإنساني، إلا أنه في العصر الحالي هذا أصبحت العمود الأساسي للتنمية، باعتبارها بوابة العبور إلى مستويات أعلى في التقدم العلمي والتكنولوجي، وتعتبر أحد أهم العوامل الحديثة المهمة لإنشاء الثروة في الاقتصاد الحديث، بعد أن كان الاقتصاد التقليدي يعتمد على عوامل الإنتاج الرئيسية (الأرض، رأس المال، العمل).

ولأهمية اقتصاد المعرفة إسهامات كثيرة من هذه الاسهامات ما يلي: (خلف، 2007)

- الإسهام في تحسين الأداء، ورفع الإنتاجية، وتخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين نوعيته، من خلال استخدام الوسائل والأساليب التقنية المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة.
- الإسهام في زيادة الإنتاج والدخل القومي، وإنتاج المشروعات والعوائد التي تحققها، والإسهام في توليد دخول للأفراد التي ترتبط نشاطا□م بالمعرفة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.
- الإسهام في توفير فرص عمل، خصوصا في الحالات التي يتم فيها استخدام التقنيات المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة، وهي فرص عمل واسعة ومتنوعة ومتزايدة، رغم أن هذا يثير وجهات نظر متعددة، بسبب أنه يرتبط في الغالب بمن تتوفر لديهم المهارات والقدرات العلمية والعملية المتخصصة عالية المستوى.
- الإسهام في إحداث التجديد والتحديث والتطور للنشاطات الاقتصادية، وبما يسهم في توسعها ونموها.
- بدرجة كبيرة، وبذلك يتم تحقيق الاستمرارية في تطور الاقتصاد ونموه وبسرعة واضحة.
- الإسهام في توفير الأساس المهم والضروري للتحفيز على التوسع في الاستثمار، وبالذات الاستثمار في
- المعرفة العلمية والعملية، من أجل تكوين رأس مال معرفي يسهم بشكل مباشر في توليد أنتاج معرفي.

مهارات الاقتصاد المعرفي الواجب توافرها في الإدارة المدرسية:

يتضمن الأدب التربوي عدداً من المهارات التي يجب أن تتوافر في الإدارة المدرسية ومن هذه المهارات ما يلي: (أبو هاشم،2007، هيئة جودة التعليم والتدريب 2019)

1- مهارات التفكير الابتكاري والابداعي: وهي القدرة على التفكير الناقد وتطوير البيئة التعليمية ومراعاة الفروق الفردية بين المعلمين، بالإضافة إلى استخدام النمط العلمي في حل المشكلات، واتقان مهارة تعيين المتطلبات التدريبية ومهارات التدريب وأنماطه.

2- المهارات الانسانية: والتي تبين الاتسام بالقدرة على العمل والتعامل مع الآخرين وادراك الذات، وأن يدرك مشاعر الآخرين، وأن يكون لديه القدرة على بناء العلاقات الانسانية، وتقدير مستوى الكفايات عند المعلمين لأجل انتهازها بشكل إيجابي.

3- المهارات الفنية: ويقصد بها القدرة على كتابة الأهداف وصياغتها وتوظيف الخطط الدراسية، وبيان الأفكار والتعبير الشفوي والكتابي عنها، بالإضافة لاستخدام العديد من الأساليب والوسائل لبيان القدرة على الإقرار وتبادل الآراء.

4- مهارة التنظيم وتتضمن ترجمة البرامج التعليمية إلى واقع ملموس قابل للتطبيق، والتمتع بمهارة الإشراف على برامج الصيانة المدرسية واكتشاف الأخطاء في عملية التنظيم المدرسي.

5- التواصل والعمل الجماعي : ويمثل القدرة على التفاعل وإيصال الآراء والأفكار بكفاءة، والتواصل معًا بفاعلية، والقدرة على التفاوض، والمناقشة والإقناع، والبناء على أفكار الآخرين، باستخدام أساليب التواصل والاتصال المختلفة، وبما يضمن تحقيق النتائج.

6- حلُّ المشكلات واتخاذ القرار: ويعني القدرة على الخروج عن النمطية في مواجهة المواقف الحياتية؛ باستحضار حلول جديدة، واستخدام الموارد المتاحة بصور غير مألوفة، وربط المعلومات والحقائق المختلفة؛ بما يسهم في حلِّ المشكلات اليومية، والقدرة على تصدُّر المواقف، وتوحيد الآراء، وإلهام الآخرين وتحفيزهم، واتخاذ القرارات السليمة المبنية على الأدلة، وتحديد الخيارات ودراستها، واختيار المناسب منها، بما يراعي المصلحتين الشخصية والعامة.

7- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تشير إلى القدرة على استخدام التكنولوجيا وأدواتها بفاعلية؛ لصناعة المعلومات أو الوصول إليها، وإدارتها، وتفنيدها، ونقدها، ونشرها، إضافة إلى درايتهم التامة بأثر المحتويات التكنولوجية على الفرد والمجتمع، وتشير كذلك إلى قدرة الفرد على التواصل الفعال مع ذاته والآخرين، ومن ثم التواصل مع المجتمع

بكافة أنماط التواصل الممكنة اللفظية وغير اللفظية، مع استخدام كافة الوسائل والتقنيات الحديثة لتحقيق التواصل المتميز.

ويرى إيفانا وآخرون (Ivana and Others,2012) إلى أن رجال الأعمال يتوقعون أن أكثر المهارات من حيث الأهمية في السنوات الخمسة المقبلة تتمثل في مهارات :التفكير النقدي، وحل المشكلات، وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعمل الجماعي، والتعاون، والإبداع والابتكار، والتعامل بفاعلية مع التنوع المعرفي.

بالإضافة إلى ما سبق، يحدد كل من لدورد وهيراتا (Ledward & Hirata, 2011) أن المهارات اللازم اكتسابها للاقتصاد المعرفي– ضمن سياق مهارات القرن الحادي والعشرين، تشمل أربعة عناصر أساسية من التعلم والابتكار، تتمثل في مهارات :التفكير النقدي، والاتصالات، والتعاون والإبداع.

وبما أن للإدارة المدرسية من أهمية ممثلة في مدير ومديرة المدرسة في التعلم ونقل المعرفة، فإن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) ترى أن هناك أربع دعائم للتعلم هي (اليونسكو، 1996):

1- **التعلم للمعرفة :** ويقصد بذل توفير الأدوات المعرفية اللازمة لفهم العالم، والجمع بين الثقافة العامة، وبين إمكانية البحث المتعمق في عدد من المواد، والإفادة من الفرص التي تتيحها التربية مدى الحياة.
2- **التعلم للعمل :**ويشير إلى توفير المهارات التي من شأنها تمكين الأفراد من المشاركة على نحو فعال في الاقتصاد، والمجتمع العالميين، لاكتساب كفاءة تؤهل لمواجهة مواقف عديدة وللعمل الجماعي
3- **التعلم للعيش مع الآخرين :**ويعني بتوجيه الأفراد نحو القيم التي تنطوي عليها حقوق الإنسان، والمبادئ الديمقراطية، والتفاهم، والاحترام بين الثقافات، والسلام بين جميع مستويات المجتمع، والعلاقات الإنسانية، وذل لتمكين الأفراد، والمجتمعات من العيش في سلام ووئام.
4- **التعلم لثبات الذات :**وتعني إتاحة القدرة على التحليل الذاتي، وتوفير المارات الاجتماعية لتمكين الأفراد من تنمية أقصى إمكاناتهم من النواحي النفسية، والاجتماعية، والعاطفية، والمادية، بحيث يصبح الفرد متكاملا ، ومتوازناً من جميع النواحي.

التحديات التي تواجه الإدارة المدرسية:

هناك العديد من التحديات التي تواجه الإدارة المدرسية يمكن سرد بعض منها وهي (Faulkner and Latham,2016)

- أن تراعي الإدارة المدرسية حاجة المجتمع بشكل عام وبيئتها المدرسية خاصة في ظل ما أفرزه العلم والتقنية ويمنحها الأهمية المناسبة في تدريسها.
- أن تهتم بمعاونه طلبتها في تحصيل العلوم الحديثة وتخلق معارف جديدة من خلال التواصل والتعاون بفعالية مع الآخرين في صنع القرار المشترك.
- أن تمتلك قدرة عقلية تتكيف بشكل أفضل مع التغييرات التي تحدث في عملية التعلم بحيث تكون قادر على استغلال التقدم التقني وتوظيف أدواته في إثراء العملية التعليمية سواء من خلال تقديم خبراته في المنهج أم استخدامه كتقنية مساعدة على تقديم خبرات بقية المواد الدراسية.
- أن تضع استراتيجيات للتعامل مع المعارف الجديدة وبناءها بما يشمل مجال واسع من أنشطة الحياة وذلك لتهيئته لمجاراة التغير الذي أضحى سمة للعصر الحاضر والمستقبل.
- أن تقوم بتطوير مهارات طرق الاستفادة من المعلومات من أجل حل المشكلات المعقدة.

إجراءات البحث:

فيما يلي سيتم تناول إجراءات البحث المتبعة وذلك كما يلي:

أولًا : منهج البحث:

استخدم البحث المنهج الوصفي، وذلك لمناسبته لموضوع البحث.

ثانيًا :مجتمع وعينة البحث:

تكون مجتمع البحث من جميع معلمي ومعلمات المرحلة الثانوية في المدارس الثانوية بمحافظة حجة والبالغ عددهم (271) منهم (211) معلم و (60) معلمة.(الاحصاء السنوي ،2017: 7)، ونظراً لصغر حجم المجتمع تم أخذ المجتمع كاملاً. وفيما يلي خصائص أفراد عينة البحث وذلك بعد استرجاع الاستبيانات الموزعة والتي بلغت الصالحة منها (214) والذي سيبين ذلك الجدول رقم (1):

الجدول رقم (1) خصائص أفراد العينة

المتغير	مستوى المتغير	التكرار	النسبة%
النوع	ذكر	102	47.6
	أنثى	113	52.8
التخصص	علمي	118	55.1
	أدبي	97	45.3
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	71	33.1
	من 5- 10 سنوات	53	24.7
	أكثر من 10 سنوات	91	42.5
المجموع		214	100.

ثالثاً: أداة البحث:

اعتمد البحث في بناء الأداة علي الأدبيات المتعلقة بمجال البحث و الدراسات السابقة كدراسة لدورد وهيراتا (Ledward & Hirata,2011) ، فقد تم بناء استبانة لمعرفة درجة توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لدى مديري ومديرات المدارس الثانوية بمحافظة حجة، وتمت الاستعانة بآراء المحكمين من مختلف الجامعات اليمنية، وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لتقدير إجابات أفراد العينة بحيث تحصل درجات امتلاك المهارة على درجة (كبيرة جداً (5) درجات، وكبيرة (4)، درجات ومتوسطة (3) درجات، وضعيفة، (2) درجتان وضعيفة جداً (1) درجة واحدة، ولتحليل النتائج تم الاعتماد على المقياس في الجدول رقم (2)

جدول (2) يوضح درجة الاستجابة لمقياس ليكرت الخماسي

م	المتوسط المرجح	درجة التقدير
1	من 1 إلى 1.79	ضعيفة جداً
2	من 1.80 إلى 2.59	ضعيفة
3	من 2.60 إلى 3.39	متوسطة
4	من 3.40 إلى 4.19	كبيرة
5	من 4.20 إلى 5	كبيرة جداً

رابعاً: صدق وثبات أداة البحث:

للتحقق من صدق أداة البحث تم الاعتماد على طريقة صدق المحكمين (الصدق الظاهري)؛ لذا عرضت الاستبانة والمكونة من (32) فقرة بصورتها الأولية على مجموعة من الأساتذة وأعضاء هيئة التدريس المتخصصون في الإدارة وعلم النفس، وبعد عرضها تم حذف وتعديل الفقرات حسب الملاحظات التي أبدوها الخبراء، فأصبحت الاستبانة في صيغتها النهائية (40) فقرة.

ولقياس ثبات الاستبانة تم استخدام معامل (ألفا– كرونباخ) للثبات بطريقة الاتساق الداخلي لكل محور من محاور الاستبانة، وللاستبانة الكلية، والجدول (3) يظهر هذه النتائج.

جدول رقم (3)

معاملات كرونباخ ألفا لاختبار ثبات الأداة

المهارات	معامل كرونباخ ألفا
التفكير الابداعي	.896
التعامل بفاعلية	.939
حل المشكلات واتخاذ القرار	.924
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	.918
الدرجة الكلية	.963

يتضح من الجدول (3) أن جميع مجالات الاستبانة والأداة ككل تعتبر ذات قيمة عالية دالة على ثبات الأداة.

خامساً: عرض نتائج البحث ومناقشتها:

بعد جمع المعلومات من خلال أداة البحث الاستبانة تم معالجتها إحصائياً باستخدام البرنامج الاحصائي (spss) وبعد جمع البيانات وتحليلها فقد تمت الإجابة عن أسئلة البحث وذلك كما يلي:

أولاً: السؤال الأول: ما مدى امتلاك مديري ومديرات المدارس الثانوية بمحافظة حجة لمهارات الاقتصاد المعرفي (التفكير الابداعي، التعامل بفاعلية، حل المشكلات واتخاذ القرار، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) من وجهة نظر المعلمين والمعلمات ؟

وللإجابة على هذا السؤال، تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الأداة والأداة ككل، والجدول رقم (4) يبين ذلك.

جدول رقم (4) المتوسطات والانحرافات المعيارية لمجالات البحث مرتبة تنازلياً

المحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة امتلاك المهارة
التفكير الابداعي	3.45	.654	كبيرة
التعامل بفاعلية	3.44	.790	كبيرة
حل المشكلات واتخاذ القرار	3.44	.816	كبيرة
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	2.72	.941	متوسطة
الاجمالي	3.27	.671	متوسطة

يظهر من الجدول رقم (4) أن درجة امتلاك مهارات الاقتصاد المعرفي لدى مديري ومديرات المدارس الثانوية بمحافظة حجة من وجهة نظر المعلمين والمعلمات جاءت في جميع المحاور على درجة كبيرة ماعدا محور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جاءت بدرجة متوسطة، وحصل المتوسط العام على درجة متوسطة بمتوسط حسابي (3.27)، وانحراف معياري (.671).

ويتبين من الجدول أعلاه أن مهارات التفكير الابداعي حصلت على أعلى متوسط حسابي (3.45) بانحراف معياري (654) وقد احتلت المرتبة الأولى، ثم تلاها في المرتبة الثانية مهارات التعامل بفاعلية بمتوسط حسابي (3.44) وانحراف معياري(.790) وجاءت في المرتبة الثالثة مهارات حل المشكلات واتخاذ القرار بمتوسط حسابي (3.44)، وانحراف معياري (.816)، وجاءت في المرتبة الأخيرة مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمتوسط حسابي (2.72) وانحراف معياري (.941) وهذا يعني أن مهارات الاقتصاد المعرفي لدى مديري ومديرات المدارس الثانوية كانت بدرجة متوسطة، وهذا يعني أن امتلاك مديري ومديري المدارس الثانوية بمحافظة حجة لهذه المهارات يعتبر متوسط ولا يرتقى إلى المستوى المطلوب.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة رمضان (2015) والتي بينت أن درجة توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لدى الطلاب جاءت بدرجة متوسطة على جميع محاور الاستبانة والدرجة الكلية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وتختلف معها في أن محوري مهارات التعاون والعمل الجماعي ومهارات التعامل بفاعلية جاءتا في المرتبتين الأولى والثانية على الترتيب من وجهة نظر عينة الدراسة وتتفق أيضاً مع دراسة التوبي والفواعير (2016) التي أشارت نتائجها إلى أن دور مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عُمان في إكساب خريجيها مهارات ومعارف القرن

الواحد والعشرين كان متوسطاً، وتختلف هذه النتيجة مع نتيجة دراسة السوطري وآخرون (2010) في أن نتائجها إلى أن مهارة العمل الجماعي جاءت في المرتبة الأولى، بينما جاءت مهارة حل المشكلات والتفكير في المرتبة الأخيرة.

وبعد تحليل النتائج وفقاً لكل محور من محاور الاستبانة سيتم مناقشة كل محور على حده، وذلك باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كما يلي:

1- مهارة التفكير الابداعي:

جدول رقم (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور مهارات التفكير الابداعي

رقم	الفقرات	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة امتلاك المهارة
1	ابتكار استعمال معارف وخبرات إدارية جديدة.	2	3.68	.867	كبيرة
2	تقديم شيء إلى حيز الوجود يتسم بأنه جديد وذو قيمة إما شخصية أو ثقافية..	3	3.52	.853	كبيرة
3	قابلية الإيجاز للأفكار الرئيسة المستخلصة من معلومات الآخرين.	5	3.45	.806	كبيرة
4	استخدام أساليب تقويم ابداعية.	4	3.50	.942	كبيرة
5	تقديم أفكاراً ابداعية لتطوير العملية التعليمية.	1	3.71	.809	كبيرة
6	القدرة على الطلاقة والمرونة في التعامل مع العاملين بالمدرسة.	6	3.46	.890	كبيرة
7	القيام بدراسات علمية ابداعية جديدة تسهم في تطوير العملية الإشرافية بعيداً عن التقليد.	7	3.37	.972	متوسطة
8	تقديم حلول ابداعية لحل المشكلات التعليمية القائمة على التفكير الناقد.	8	3.35	.883	متوسطة
9	التدريب المستمر على تنمية مهارات التفكير والابداع والاكتشاف.	9	3.29	1.094	متوسطة
10	القيام بدورات خاصة بتنمية مهارات التفكير الابداعي	10	3.21	.951	متوسطة
المتوسط العام			3.45	.654	كبيرة

يظهر من الجدول أعلاه رقم (5) أن المتوسطات الحسابية جاءت كبيرة ومتوسطة ، حيث جاء المتوسط الحسابي الكلي" 3.45 " بدرجة امتلاك كبيرة وبانحراف معياري " 654." أما فيما يتعلق بفقرات الدراسة فقد جاءت في المرتبة الأولى الفقرة رقم " 5 " والتي تنص على " تقديم أفكاراً ابداعية لتطوير العملية التعليمية " بمتوسط حسابي " 3.71 " بدرجة امتلاك كبيرة أما في المرتبة الثانية فقد جاءت الفقرة رقم "1 " والتي تنص على" ابتكار استعمال معارف وخبرات إدارية جديدة " بمتوسط حسابي "3.6" بدرجة امتلاك كبيرة أما الفقرة رقم " 9 " والتي تنص على "التدريب المستمر على تنمية مهارات التفكير والابداع والاكتشاف." فقد جاءت في المرتبة قبل الأخيرة بمتوسط حسابي" 3.29 " بدرجة امتلاك متوسطة أما في المرتبة الأخيرة فقد جاءت

الفقرة رقم " 10 " والتي تنص على " القيام بدورات خاصة بتنمية مهارات التفكير الابداعي " بدرجة امتلاك متوسطة.

ويمكن إرجاع هذه النتيجة إلى أن التغيرات والاستحداثات التى طرأت على التعليم في اليمن وكذا التكنولوجيا الحديثة أدى كل ذلك إلى إيجاد مدراء ومديرات ذات مهارة جيدة في التفكير الابداعي ولديهم أهمية كافية في مهارات التفكير الابداعي، أما بالنسبة للفقرة رقم "9" و"10" التي حصلتا على أقل درجة، ويرجع ذلك إلى عدم معرفة كل من مديري ومديرات المدارس الثانوية بأهمية هذه المهارتين وتطبيقها في العمل الميداني.

2- مهارة التعامل بفاعلية:

جدول رقم (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور مهارات التعامل بفاعلية

رقم	الفقرات	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة امتلاك المهارة
11	المبادرة في تطبيق الأفكار الجديدة.	5	3.47	1.027	كبيرة
12	التكييف بسرعة مع التغيرات العلمية المتسارعة.	3	3.54	1.022	كبيرة
13	توافر الدافعية باستمرار للعمل التعاوني.	1	3.58	.977	كبيرة
14	قابلية ايضاح الأداء المعلوماتي بفاعلية للآخرين.	11	3.38	.888	متوسطة
15	اتباع القوانين والتعليمات الرسمية ذات الصلة بإتاحة واستخدام مصادر المعلومات.	9	3.41	1.055	كبيرة
16	القناعة بحتمية التغيير كقاعدة للتطور.	8	3.43	.909	كبيرة
17	الموضوعية في تقويم مستوى الأداء ذاتياً.	6	3.46	1.088	كبيرة
18	تقبل النقد البناء.	2	3.58	1.015	كبيرة
19	المشاركة في عملية التعلم الفعال.	4	3.54	1.118	كبيرة
20	تنمية مهارات الحياة .	7	3.46	1.113	كبيرة
21	تنمية البحث والاكتشاف والابتكار.	12	3.27	1.034	متوسطة
22	إعداد دورات تعليمية للمعرفة والابتكار في ا لأداء الاقتصادي.	13	3.14	1.050	متوسطة
23	التشجيع على ربط التعلم بالحياة.	10	3.41	1.077	كبيرة
	المتوسط العام		3.44	.790	كبيرة

يتضح من الجدول رقم (6) أن المتوسطات الحسابية جاءت كبيرة ومتوسطة ، حيث جاء المتوسط الحسابي الكلي" 3.44 " بدرجة امتلاك كبيرة وبانحراف معياري " 790." أما فيما يتعلق بفقرات الدراسة فقد جاءت في المرتبة الأولى الفقرة رقم " 13 " والتي تنص على " توافر الدافعية باستمرار للعمل التعاوني" بمتوسط حسابي " 3.58 " بدرجة امتلاك كبيرة أما في المرتبة الثانية فقد جاءت الفقرة رقم " 2 "والتي تنص على" تقبل النقد البناء. " بمتوسط حسابي "3.58" بدرجة امتلاك كبيرة، بينما جاءت الفقرة رقم "21" والتي تنص على" تنمية البحث والاكتشاف والابتكار" في المرتبة قبل الأخيرة بمتوسط حسابي"3.27 " بدرجة امتلاك متوسطة

أما في المرتبة الأخيرة فقد جاءت الفقرة رقم " 22" والتي تنص على " إعداد دورات تعليمية للمعرفة والابتكار في الأداء الاقتصادي" بدرجة امتلاك متوسطة.

ويمكن تفسير هذه النتيجة إلى أن أفراد العينة يرون أن لدى مديري ومديرات المدارس الثانوية وعي بمهارات التعامل بفاعلية وأن لديهم معرفة جيدة بالتحديات النابعة من التحول لمجتمعات المعرفة وأنهم قادرين على تمييز هذه التحديات والتعامل معها بإيجابية، وذلك من خلال ما لمسوه في العملية التعليمية، وأما بالنسبة للفقرتين رقم "21" و "22" التي حصلتا على أقل درجة وهذا يدل على أن هناك قصور واضح لدى مديري ومديرات المدارس الثانوية فيما يخص مهارة البحث والاكتشاف والابتكار وكذا مهارة إعداد دورات تعليمية للمعرفة والابتكار في الأداء الاقتصادي.، فهذه المهارتين يحتاج كل من مديري ومديرات المدارس إلى الاهتمام بهن وتطبيقهن في الواقع العملي.

3- مهارة حل المشكلات واتخاذ القرار:

جدول رقم (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور مهارات حل المشكلات واتخاذ القرار

رقم	الفقرات	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة امتلاك المهارة
24	اتخاذ القرارات السليمة لحل المشكلات.	3	3.77	1.023	كبيرة
25	استخدام معايير أولية لتقييم المعلومات ومصادرها.	2	3.46	.980	كبيرة
26	تحليل ايجابيات وسلبيات أثر تطبيق المعرفة الجديدة.	4	3.39	.943	متوسطة
27	توافر المرونة في التعامل مع المشكلات الإدارية.	7	3.30	1.001	متوسطة
28	القدرة على حصر البدائل المتاحة.	5	3.37	.971	متوسطة
29	استخلاص المعرفة المفيدة للمدرسة.	1	3.48	.956	كبيرة
30	القدرة على مقارنة وتقييم الحلول البديلة.	6	3.33	.995	متوسطة
	المتوسط العام		3.44	.816	كبيرة

يتضح من الجدول رقم (7) أن المتوسطات الحسابية جاءت كبيرة ومتوسطة ، حيث جاء المتوسط الحسابي الكلي"3.44 " بدرجة امتلاك كبيرة وبانحراف معياري " 816. أما فيما يتعلق بفقرات الدراسة فقد جاءت في المرتبة الأولى الفقرة رقم " 29 " والتي تنص على " استخلاص المعرفة المفيدة للمدرسة." بمتوسط حسابي " 3.48 " بدرجة امتلاك كبيرة أما في المرتبة الثانية فقد جاءت الفقرة رقم " 25 "والتي تنص على" استخدام معايير أولية لتقييم المعلومات ومصادرها. "بمتوسط حسابي "3.46" بدرجة امتلاك كبيرة ، بينما جاءت الفقرة رقم "30" والتي تنص على" القدرة على مقارنة وتقييم الحلول البديلة" في المرتبة قبل الأخيرة بمتوسط حسابي"3.33" بدرجة امتلاك متوسطة أما في المرتبة الأخيرة فقد جاءت الفقرة رقم " 27" والتي تنص على " توافر المرونة في التعامل مع المشكلات الإدارية" بدرجة امتلاك متوسطة.

وتفسر هذه النتيجة إلى أن مديري ومديرات المدارس الثانوية بمحافظة حجة يمتلكوا القدرة والمهارة الكافية لحل المشكلات التعليمية والإدارية، ولديهم القدرة الكافية لاستخلاص المعرفة للمدرسة والاستفادة منها وتطبيقها، وأما بالنسبة للفقرتين رقم "30" و "27" التي حصلتا على أقل درجة ويعني ذلك أن أفراد العينة يرون من وجهة نظرهم أن مديري ومديرات المدارس الثانوية بمحافظة حجة ليس لديهم المرونة الكافية للتعامل مع المشكلات المدرسية وهذا في حد ذاته يعتبر قصور في الجانب الإداري الخاص بحل المشكلات واتخاذ القرار.

4- مهارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

جدول رقم (8)المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

رقم	الفقرات	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة امتلاك المهارة
31	التنوع في مصادر الحصول على المعرفة.	1	3.28	1.207	متوسطة
32	اتقان التعامل مع شبكة الإنترنت.	3	2.87	1.313	ضعيفة
33	استخدام شبكة التواصل الاجتماعي.	2	2.93	1.279	متوسطة
34	التواصل مع الاخرين عبر البريد الالكتروني.	7	2.61	1.376	متوسطة
35	القدرة على تطبيق الإدارة الالكترونية في المدرسة.	4	2.70	1.236	متوسطة
36	عقد دورات تدريبية في تقنية المعلومات.	5	2.65	1.102	متوسطة
37	تفعيل المؤتمرات عن بعد لتوفير بيئة تعليمية تفاعلية.	9	2.52	1.271	ضعيفة
38	إعداد الخطط اللازمة للاتصالات والتقنيات التعليمية.	10	2.50	1.168	ضعيفة
39	الإرشاد لمواقع تعليمية لتطوير الأداء الإداري والتدريسي.	8	2.56	1.213	ضعيفة
40	تحديث معلومات العملية التعليمية لتواكب المستجدات المعاصرة.	6	2.62	1.235	متوسطة
	المتوسط العام		2.72	.941	متوسطة

يتبين من الجدول رقم (8) أن المتوسطات الحسابية جاءت متوسطة وضعيفة، حيث جاء المتوسط الحسابي الكلي"2.72 " بدرجة امتلاك متوسطة وبانحراف معياري " 941. "أما فيما يتعلق بفقرات الدراسة فقد جاءت في المرتبة الأولى الفقرة رقم " 31 " والتي تنص على " التنوع في مصادر الحصول على المعرفة " بمتوسط حسابي "3.28 " بدرجة امتلاك متوسطة، أما في المرتبة الثانية فقد جاءت الفقرة رقم " 25 "والتي تنص على" استخدام معايير أولية لتقييم المعلومات ومصادرها. " بمتوسط حسابي "3.46" بدرجة امتلاك متوسطة، بينما جاءت الفقرة رقم " 37" والتي تنص على" تفعيل المؤتمرات عن بعد لتوفير بيئة تعليمية تفاعلية." في المرتبة قبل الأخيرة بمتوسط حسابي"2.52" بدرجة امتلاك ضعيفة، أما في المرتبة الأخيرة فقد جاءت

الفقرة رقم " 38" والتي تنص على " إعداد الخطط اللازمة للاتصالات والتقنيات التعليمية. " بدرجة امتلاك ضعيفة.

ويمكن إرجاع هذه النتيجة إلى أن أفراد العينة يرون أن مديري ومديرات المدارس الثانوية بمحافظة حجة لا يهتموا بمهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إدارتهم داخل المدرسة، وهذا الجانب يعتبر مهمل تماماً من قبل مديري ومديرات المدارس رغم أن هذه المهارات أصبحت من ضروريات العصر الحديث ، فالتكنولوجيا دخلت في جميع جوانب الحياة، وأما بالنسبة للفقرتين رقم "37" و "38" التي حصلتا على أقل درجة ويعني أن أفراد العينة يرون من وجهة نظرهم أن مديري ومديرات المدارس الثانوية بمحافظة ليس لديهم مهارة تفعيل المؤتمرات عن بعد لتوفير بيئة تعليمية وكذلك مهارة إعداد الخطط اللازمة للاتصالات والتقنيات التعليمية، وهذا الأمر يتطلب على وزارة التربية والتعليم إعداد مدراء ومديرات قادرين على مواكبة التكنولوجيا الحديثة للنهوض بالعملية التعليمية والوصول إلى المعرفة الحديثة والاستفادة من الاقتصاد المعرفي في التعليم الثانوي.

ثانياً: السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) في تقديرات استجابة أفراد العينة نحو درجة امتلاكهم لمهارات الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر المعلمين والمعلمات تعزى للمتغيرات الديمغرافية (النوع، التخصص، سنوات الخبرة) ؟

للإجابة على هذا السؤال، وللكشف عن الدلالة الإحصائية للفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة تم استخدام اختبار (ت) (T–Test) لمتغير النوع، والتخصص، كما تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لمتغير سنوات الخبرة، وذلك كما يلي:

1- **متغير النوع:**

جدول رقم (9) نتائج اختبار" ت " لمتغير النوع

المحاور	النوع	العدد	المتوسط	الانحراف	قيمة "ت"	درجات الحرية	مستوى الدلالة
التفكير الابداعي	معلمين	102	3.26	.691	-4.282-	213	.000
	معلمات	113	3.63	.566			
التعامل بفاعلية	معلمين	102	3.06	.838	-7.501-	213	.000
	معلمات	113	3.78	.557			
حل المشكلات واتخاذ القرار	معلمين	102	3.15	.851	-5.242-	213	.000
	معلمات	113	3.71	.689			
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	معلمين	102	2.35	.914	-6.058-	213	.000
	معلمات	113	3.07	.830			
المحاور ككل	معلمين	102	2.95	.668	-7.346-	213	.000
	معلمات	113	3.55	.534			

يتضح من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (9) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) فأقل في إجابات أفراد عينة البحث في جميع المحاور، تعزى لمتغير النوع، ولصالح المعلمات، وهذا يعيني أن المعلمات يدركن جيداً مهارات الاقتصاد المعرفي بشكل كامل أكثر من المعلمين والسبب في ذلك هو اهتمامهن بكل جديد والسعي نحو تطوير أنفسهن والتطلع إلى الأفضل.

2- متغير التخصص:

3- جدول رقم (10) نتائج اختبار" ت " لمتغير التخصص

المحاور	التخصص	العدد	المتوسط	الانحراف	قيمة "ت"	درجات الحرية	مستوى الدلالة
التفكير الابداعي	علمي	118	3.41	.701	-.971-	212	.333
	إنساني	97	3.50	.591			
التعامل بفاعلية	علمي	118	3.37	.826	-1.496-	211	.136
	إنساني	97	3.53	.739			
حل المشكلات واتخاذ القرار	علمي	118	3.34	.867	-2.027-	212	.044
	إنساني	97	3.57	.737			
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	علمي	118	2.64	.968	-1.409-	209	.160
	إنساني	97	2.82	.902			
المحاور ككل	علمي	118	3.19	.725	-1.743-	212	.089
	إنساني	97	3.35	.593			

يتضح من خلال النتائج الموضحة في الجدول (10) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) فأقل في جميع مجالات الاستبيان لمتغير التخصص، وهذا يدل على أن نوع التخصص ليس له أثر على واضح على مهارات الاقتصاد المعرفي بمعنى أنه لا فرق بين

التخصص العلمي والانساني في وجهة النظر بالنسبة للمهارات أي أن نظرت كل من أصحاب التخصص العلمي والانساني سواء.

4- متغير سنوات الخبرة:

جدول رقم (11)
نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لمتغير سنوات الخبرة

المحاور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	مستوى الدلالة
التفكير الابداعي	بين المجموعات	4.660	2	2.330	5.693	.*004
	داخل المجموعات	86.756	212	.409		
التعامل بفاعلية	بين المجموعات	14.873	2	7.437	13.275	*.000
	داخل المجموعات	118.765	212	.560		
حل المشكلات واتخاذ القرار	بين المجموعات	8.595	2	4.297	6.798	*.001
	داخل المجموعات	134.028	212	.632		
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	بين المجموعات	5.312	2	2.656	3.058	.049
	داخل المجموعات	184.141	212	.869		
المحاور ككل	بين المجموعات	7.427	2	3.713	8.838	*.000
	داخل المجموعات	89.068	212	.420		

يتضح من الجدول رقم (11) وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير الخبرة في جميع المحاور ما عدا محور مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فهي غير دالة، حيث كانت قيمة (ف) في محور التفكير الابداعي (5.693)، وعند مستوى دلالة (004.)،، وفي محور التعامل بفاعلية كانت قيمة (ف) (13.275) وعند مستوى دلالة (000.)، وكانت قيمة (ف) في محور حل المشكلات واتخاذ القرار (6.798) وعند مستوى دلالة (001.)، وبلغت قيمة (ف) في المحاور ككل(8.838)، وعند مستوى دلالة (000.) وهي جميعها قيم دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) وأما محور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي لم يظهر وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير الخبرة فقد بلغت قيمة (ف) (3.058) ومستوى دلالة (049)، ولمعرفة اتجاه الفروق بين متوسطات أفراد العينة، تم استخدام اختبار (LCD) للمقارنة البعدية، كما يبين ذلك الجدول رقم (12)، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة رمضان (2015) في وجود فروق بين متوسطات أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير الخبرة.

جدول رقم (12)

نتيجة اختبار المقارنة LSD لدلالة الفروق لمتغير سنوات الخبرة

المجالات	سنوات الخبرة	العدد	المتوسط	أقل من 5	من 5 إلى 10	أكثر من 10
التفكير الابداعي	أقل من 5 سنوات	71	3.59	-	.890	.003*
	من 5سنوات إلى 10	53	3.57	-	-	.010
	أكثر من 10 سنوات	91	3.28	-	-	-
التعامل بفاعلية	أقل من 5 سنوات	71	3.71	-	.387	000*
	من 5سنوات إلى 10	53	3.60	-	-	000*
	أكثر من 10 سنوات	91	3.14	-	-	-
حل المشكلات واتخاذ القرار	أقل من 5 سنوات	71	3.55	-	.347	.009
	من 5سنوات إلى 10	53	3.69	-	-	.001*
	أكثر من 10 سنوات	91	3.22	-	-	
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	أقل من 5 سنوات	71	2.95	-	.076	.019
	من 5سنوات إلى 10	53	2.65	-	-	.768
	أكثر من 10 سنوات	91	2.60	-	-	
المحاور ككل	أقل من 5 سنوات	71	3.46	-	.423	000*
	من 5سنوات إلى 10	53	3.37	-	-	005*
	أكثر من 10 سنوات	91	3.05	-	-	-

يتضح من الجدول رقم (12) أن هناك فروقًا دالة إحصائية في محور التفكير الابداعي بين فئة (أقل من 5 سنوات)، وفئة (أكثر من 10 سنوات) و لصالح فئة (أقل من 5 سنوات)، كما تبين وجود فروق دالة إحصائيًا في محور التفاعل بفاعلية بين جميع الفئات ولصالح فئة (أقل من 5 سنوات) وتبين أيضاً وجود فروق في محور حل المشكلات واتخاذ القرار بين جميع الفئات ولصالح فئة (من 5 سنوات إلى 10) وكذا توجد فروق في الدرجة الكلية ولصالح فئة (أقل من 5 سنوات) – عدا محور مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فلم يكن هناك أي فروق.

ويمكن تفسير ذلك أن مهارات اقتصاد المعرفة تتطلب مستوى معين من الوعي والاهتمام لدى مديري ومديرات المدارس الثانوية والتي تعتمد بشكل كبير على آليات لتحديد المهارات العقلية أكثر من كونها أدائية، بما يوضح لهم أهمية تدريبهم على مهارات الاقتصاد المعرفي، وأن أصحاب الخبرة فئة (أقل من 5 سنوات) لهم دور بارز في تحديد الأساليب والأنشطة والآليات التعليمية المتعددة، التي يمكن من خلالها معرفة درجة توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لدي مديري ومديرات المدارس الثانوية بمحافظة حجة.

سادساً: ملخص النتائج:

- أن درجة امتلاك مهارات الاقتصاد المعرفي لدى مديري ومديرات المدارس الثانوية بمحافظة حجة من وجهة نظر المعلمين والمعلمات جاءت في جميع المحاور على درجة كبيرة ماعدا محور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جاءت بدرجة متوسطة، وحصل المتوسط العام على درجة متوسطة بمتوسط حسابي (3.27)، وانحراف معياري (.671).
- واحتلت المرتبة الأولى مهارة التفكير الابداعي متوسط حسابي (3.45) وانحراف معياري (654)، ثم تلاها في المرتبة الثانية مهارات التعامل بفاعلية بمتوسط حسابي (3.44) وانحراف معياري(790.) وجاءت في المرتبة الثالثة مهارات حل المشكلات واتخاذ القرار بمتوسط حسابي (3.44)، وانحراف معياري (816.)، وجاءت في المرتبة الأخيرة مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمتوسط حسابي (2.72) وانحراف معياري (.941)
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) فأقل في إجابات أفراد عينة البحث في جميع المحاور، تعزى لمتغير النوع، ولصالح المعلمات.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) فأقل في جميع مجالات الاستبيان لمتغير التخصص.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير الخبرة في جميع المحاور ما عدا محور مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فهي غير دالة.
- هناك فروقًا دالة إحصائية في محور التفكير الابداعي بين فئة (أقل من 5 سنوات)، وفئة (أكثر من 10 سنوات) و لصالح فئة (أقل من 5 سنوات)، كما تبين وجود فروق دالة إحصائيًا في محور التفاعل بفاعلية بين جميع الفئات ولصالح فئة (أقل من 5 سنوات) وتبين أيضاً وجود فروق في محور حل المشكلات واتخاذ القرار بين جميع الفئات ولصالح فئة (من 5 سنوات إلى 10) وكذا توجد فروق في الدرجة الكلية ولصالح فئة (أقل من 5 سنوات).

سابعاً: التوصيات والمقترحات:

- عقد دورات وورش تدريبية متخصصة لتنمية مهارات الاقتصاد المعرفي لدى مديري ومديرات المدارس الثانوية.
- العمل على تطوير مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمديري ومديرات المدراس عن طريق تطبيق الإدارة الالكترونية في المدرسة وبما يتلائم مع التطورات العلمية والتربوية المعاصرة.
- إجراء بحوث ودراسات متعلقة بقياس مهارات الاقتصاد المعرفي على القيادات التربوية .
- فعالية برامج التنمية المهنية للمعلم في تنمية مهارات الاقتصاد المعرفي لدى المعلمين والمعلمات في المدارس الأساسية والثانوية.
- إجراء المزيد من الدراسات الميدانية والنظرية في مجال إكساب وتحديد مدي توافر مهارات الاقتصاد المعرفي لدى المعلمين والطلبة بالجامعات اليمنية وا العربية، من أجل تزويد المسؤولين بمؤسسات التعليم العالي بنتائج موضوعية وعلمية حول تحديد هذا المدى.
- مد جسور المشاركة والتعاون مع مؤسسات الإنتاج والاقتصاد في المجتمع اليمني والجامعات، وبناء علاقات متبادلة معها لتنفيذ التحول نحو المجتمع المعرفي بما يتطلبه من كوادر بشرية تتوافر بها المهارات اللازمة لذلك التحول.

Abstract

The skills of knowledge Economy among secondary school principals in Hajjah

Mohamed A Humaid[1]
Hamud M AL-Moliki[2]
Abdelqader H Sanad[3]

The aim of this research is to identify the extent to which the skills of knowledge economy (creativity, dealing effectively, problem solving and decision making, information and communication technology) among secondary school principals from the teachers' point of view, It also aims to identify the impact of demographic variables (gender, specialization, years of experience) in determining the availability of knowledge economy skills.

The descriptive method is used. The research sample consists of (214) male and female teachers. The questionnaire is applied as a tool.

The results of the research shows that the members of the research sample believe that the degree of possessing the skills of knowledge economy among high school principals in Hajjah governorate from the point of view of male and female teachers come in all axes on a large scale except the ICT axis come at a medium level. (3.27), and standard deviation (.671). The results also show that there are statistically significant differences in the answers of the respondents in all the axes, due to the type variable, and in favor of the Female, The absence of statistically significant differences in all axes of the questionnaire for the specialization variable, It is also find that there is a discrepancy among the sample to the extent of possessing the skills of knowledge economy, There are differences attributed to the variable years of experience in all axes except the ICT skills axis is not significant and the differences in the axis of creative thinking skills and the axis of interaction skills effectively and the problem of problem-solving and decision-making skills and the total score between all categories and for the benefit of the category (less than 5 years). The research reaches several recommendations, the most important of which are: holding specialized training courses and workshops to develop the skills of knowledge economy among secondary school principals, and working on developing ICT skills.

Keywords: Skills - Economics - Knowledge - Schools - Hajjah.

[1]- Associate Professor of Educational Administration and Strategic Planning - Hajjah University.
[2] - Associate Professor of Educational Planning and Supervision, Dhamar University.
[3] - Assistant Professor of Fundamentals of Education - Hajjah University.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- باسم غدير (2010)، **اقتصاد المعرفة**، شعاع للنشر والعلوم، حلب.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2014) **تقرير المعرفة العربي** للعام2014 الشباب وتوطين المعرفة – دولة الإمارات العربية المتحدة،{ مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والمكتب الاقليمي للدول العربية /برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- التوبي عبدالله بن سيف ، و الفواعير أحمد محمد جلال (2016) دور مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عُمان في إكساب خريجيها مهارات ومعارف القرن الواحد والعشرين، **مجلة المعهد العالمي للدراسة والبحث (GISR.J)** رقم 2 حجم 2.
- خلف فليح حسن(2007) ، **اقتصاد المعرفة**، عالم الكتب الحديث، الأردن.
- السوطري، حسن عمر والواصل، السيد أكرم والعنزي، السيد حمود وباتيس، السيد أحمد (2010). مدى امتلاك طلبة السنة التحضيرية في جامعة الملك سعود لمهارات القرن الحادي والعشرين، **مؤتمر "التربية في وزارة الاقتصاد والتخطيط** .(2010) .خطة التنمية(2014، منشورات وزارة الاقتصاد – التاسعة2010) والتخطيط، المملكة العربية السعودية، الرياض
- عبد الرحمن، أسماء منصور جاد . (2012).تطوير التعليم الجامعي من خلال استخدام اقتصاديات المعرفة، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية التربية، جامعة سوهاج، مصر.
- العمري صالحة حسن محمد (2019)دور المشرفات التربويات في تنمية مهارات القرن 21 لدى معلمات الصفوف الولية وأثر ذلك على تحقيق رؤية 2030 بمدينة جدة، **مجلة العوم التربوية والنفسية**– المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث– العدد الثالث– المجلد الثالث– فبراير.
- فريد كورتل (2009) اقتصاد المعرفة وضرورة التنمية الشاملة في البلدان العربية **دورية منتدى الأستاذ المدرسة العليا للأساتذة قسنطينة** العدد– الخامس والسادس مايو 2112ص159
- كتاب الاحصاء السنوي للعام 2016–2017، الجهاز المركزي للاحصاء متاح على : http://www.cso-yemen.com/content.php?lng=arabic&cid=13

- الملاك، ساهرة والاثرى، أحمد(2002) ،" إدارة المعرفة ودورها في دعم المهارات التنموية، بحث منشور، **مجلة مستقبل التربية العربية**، الكويت، المجلد(8)، العدد 26)، ص ص 143- 157.
- نجم عبود نجم (2008)، **إدارة المعرفة –المفاهيم والاستراتيجيات**، الوراق للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن، الطبعة الثانية.
- الهاشمي عبد الرحمن، العزاوي فائزة (2007)، **المنهج والاقتصاد المعرفي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان، طبعة 1.
- هيئة جودة التعليم والتدريب (2019)، **دليل مراجعة أداء المدارس**، إدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال، مملكة البحرين.
- اليونسكو (1996) **التعليم ذلك الكنز المدفون**، تقرير الجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادي والعشرين .فرنسا :مطابع اليونسكو.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Charles Nyakito & Vencie Allida (2018) Twenty- First Century Education: Is Kenya Heading Towards the right Direction of improving teaching and Learning as Prescribed by Educational Transformation Programme? *Baraton Interdisciplinary Research Journal, 8(Special Issue), pp 1-10*
- European Innovation Monitoring System (EIMS) (1994). *Public Policies to Support Tacit Knowledge Transfer*. Proceedings of SPRINT/EIMS Policy Workshop, May 1993.
- Faulkner, J., and Latham, G. (2016). Adventurous Lives: Teacher Qualities for 21st Century Learning. Australian Journal of Teacher Education, 41 (4).
- Houghton, J. and Sheehan, P. (2000). A Primer on the Knowledge Economy, Centre for Strategic Economic Studies Victoria University. Available at http://www.cfses.com/documents/knowledgeec onprimer.pdf http://www.pearsonvue.com/test-center/
- Ivana Marić, Petra Barišić, Ivana Jurjević. (2012). *Knowledge and skills needed in knowledge economy*, Central European Conference on Information and Intelligent Systems, Faculty of Organization and Informatics September 19-21, Croatia, 181-493.
- Ledward, B., Hirata, D., (2011). An Overview of 21st Century Skills, *Kamehameha Schools Research & Evaluation*, Honolulu.

- Lundvall, B. and Johnson, B. (1994). *The Learning Economy*. Journal of Industry Studies, 1(2).
- Molebash, p.(1991). Technology and Educational: Current and Future Trends, *IT. journal(on-line) Available* :http//etxt., Virginia.edu/journa.1
- Parken, A. (2010). Gender, knowledge dynamics and regional policy.Knowledge Dynamics, Regional Development and Public Policy, Denmark: University of Aalborg Press, Published on behalf of the EURODITE project sponsored by the Sixth Framework Programme of the European Union (Contract no. 006187). ISBN, 978-87.
- Peters, M. A. (2007). Knowledge economy, development and the future of higher education (Vol. 10). Sense Pub.
- Powell, W. W., & Snellman, K. (2004). The knowledge economy. Annual review of sociology, 199-220.

ثالثاً: المواقع الالكترونية:

- الثورة نت: 29- 7 - 2018https://althawra-news.net
- موقع مركز تقنية المعلومات 28- 7- 20181: Ycit-he.org-